

المقطف

الجزء السادس من المجلد الأربعون

١ يونيو (حزيران) سنة ١٩١٢ - الموافق ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠

تجارة القطر في ثلث سنة

ودلائها

نمايسر ذكره ان تجارة القطر المصري في الاربعة الاشهر الاولى من هذه السنة تدل على ان سنتنا الجاضرة ستكون اقل من السنة الماضية مالياً فان قيمة الصادرات زادت في هذه الاشهر الاربعة ٧٩٢ ٣٢٤ ١ جنياً فبلغت ٢٣٤ ٧٣٤ ٣ جنياً وكانت في العام الماضي ١١٣١٦ ٩٣٧ جنياً وقيمة الواردات نقصت ٢٣٩ ٦٢٠ جنياً فبلغت ٦٢٨ ٧٩٦٨ جنياً وكانت في العام الماضي ٨ ٥٨٨ ٨٦٧ جنياً هذا من حيث البضاعة الصادرة والبضاعة الواردة

والتقود الواردة الى القطر في هذه الاشهر الاربعة زادت ١٤٢٧ ٠٠٣ فانها بلغت ١٧٣ ٢٨٦٥ جنياً وكانت في العام الماضي ١٤٣٨ ١٧١ جنياً - والتقود الصادرة زادت ايضاً ٦٤٢ ١١٩ جنياً ولكن زيادتها اقل من نصف زيادة الوارد من التقود - فاصدر القطر المصري من البضائع واتاه من التقود في هذه الاشهر الاربعة ما يساوي ١٥ مليوناً و٤٠٦ الف من الجنيهات - واذا حسبنا ان قيمة الصادرات تنقص عشرة في المئة عند تقديرها في الجمارك المصرية فما صدر من البضائع وورد من التقود يزيد على ما ورد من البضائع وصادر من التقود أكثر من اربعة ملايين و٥٤٥ الفاً من الجنيهات - وهذا المبلغ الطائل يساوي ربا الدين المصرية وارباح بعض الشركات التي في هذا القطر مثل شركات الترامواي والشركات التي انشأت البنوك وغيرها وعسى ان يكون قد بقي للقطر منه بقية لحساب الاشهر التالية

اما الصادرات التي زادت قيمتها فاهما مذكور في الجدول التالي مع قيمته بالجنيهات المصرية

المتوسط	قيمة الصادر سنة ١٩١٢	قيمة الصادر سنة ١٩١١	المتوسط
الزيادة	١٩١٢	١٩١١	المتوسط
٨١٤٩٦٤	٩٨٤٤٣٧٤	٩٠٣٩٣١٠	القطن
١٥٣٢١٧	١٣٦٨٤١٥	١٣١٦١٩٨	بزر القطن
٠٨٨٤٨٤	٠٢٩٧٧١٧	٠٢٠٩٢٣٣	البلع
٠٦٦٤٤٤	٠٠٨٩٢٦٢	٠٠٣٢٧١٨	السكر
٠٥٣٦٧٨	٠٠٦٣٦٨٩	٠٠١٠٠١١	البقول
٥٣٣٩٨	١١٨٦٦٩	٠٠٦٦٣٧١	اليض
٤٤١٠٦	١٩١٢٨٥	١٤٧١٧٩	كب بزر القطن

وهذه الحاصلات أي القطن وبزوه وكسبه والسكر والبلع والبيض والبقول هي مستمد القطن المصري في تجارته وفي إيفاء ديونه واموال حكومته . وكلها يمكن التوسع فيها فلا يبعد ان يصير محصول القطن المصري عشرة ملايين قنطار بعد بضع سنوات . واذا صار خمسة عشر مليوناً وبقي على رقبته من حيث الجودة فلا خوف من هبوط سعره لشدة الحاجة اليه . وما قيل عنه يقال عن بزره وكسبه لانهما مطلوبان جداً . وهذا شأن البصل والسكر والبقول والبيض فان سوقها كلها رائجة في اوروبا والبلاد الشرقية المجاورة . ولا يتظر ان تزور في القطن زراعة أخرى يصدر منها مقادير كبيرة الا اذا نجحت زراعة السيل والصويا والكتان والخرنوب وانست جدياً او اذا اعتنى بزراع البقول والتمراكه للتصدير وعمل للمريبات وبتربية السمك في النيل وشواطئ بحرالروم والبحر الاحمر وانتشت الحامل لتقليحه وتقديده وكل ذلك مما لا يتعد النجاح فيه اذا تولاه اصحاب المهنة . وحيث ان التضاعف ثمن الصادرات على الاقل وحقه ان يتضاعف لان عدد السكان يزداد بسرعة والتفقات تزيد يوماً فيوماً ولا بد من ان يزيد دخل البلاد على نسبة ازدياد السكان وازدياد التفقات والا اشتدت الحاجة واضطر السكان الى الهجرة ولو كانت المهاجرة على ضد طبيعتهم . وصنفان من الاصناف الزراعية المذكورة آنفاً وهما السيل والصويا يتظر ان يجودا في هذا القطن ويكون منهما ربح وافر

وقد تسعت قيمة ام اصناف الواردات إما لان الناس اعتدلوا في نفقاتهم او لان التجار جلبوا اكثر من حاجتهم في العام الماضي او لان اوروبا خافت من افلاس بعض البنوك فامتعت عن التساهل في ارسال بضائنها . ومعها كان السبب فنقص الواردات على هذه الصورة اصحح للبلاد من زيادتها ما دمتا في هذه الحالة من الفقر

الاصناف	قيمة الوارد سنة ١٩٦١	قيمة الوارد سنة ١٩٦٢	النقص
السوجات القطنية	١٣٧٤٧٤٨	١٠٩٧٤٦٨	٢٧٧٢٨٠
الدقيق	٥٨٦٨٦٩	٤٩١٦٦٤	٩٥٢٠٥
السكر	١٨٠٨١٦	٣٦٢٢٨	١٤٤٥٨٨
القطن الحجري	٤٢٥٧٨٥	٢٦٦١٥٣	١٥٩٦٣٢

وقد زادت قيمة ما ورد من الزيت والصابون والقطن والبن والبنزول والسماد الكيماوي والبنج وأكثر ما زادت قيمته مما لا بد من زيادته لأن القطوعية تزيد ضرورة زيادة السكان وهو ليس مما ينتج في القطن المصري الآن كالبن والبنزول والسماد الكيماوي والبنج وليس مما ينتج فيه بسهولة كالزيت والصابون والقطن. أما القسم الأول فلا يصدر إنتاجه فيه في المستقبل كالبن فإنه زرع في المدرسة الزراعية فيما ولا يبعد أن تصلح له أراضي مريوط الباردة الهواء نوعاً والبنزول كثير على ما يظهر في جبل الزيت وما يجاوره كما ترى في مثالة أخرى في هذا الجزء. والسماد الكيماوي توجد مقادير كبيرة منه في الواحات ونحوها فلا يبعد أن توجد طرق لتنقيته ونقله حتى يكون ثمناً معتدلاً. والبنج يوجد في القطن المصري ولعل الحكومة لتقدير أمره ثانية وتجهيز زراعته ولو ضربت على الفدان الذي يزرع تباعاً منه جنه في السنة أو لو اضطرت الزراعين أن يبيعوها البنج الذي يزرعونه ثم يبعوه للتجار بالثمن الذي يريد مع بقاء الاحتكار أو لو احتكرت في زرع البنج وبعده حتى لا يخرج شيء من ثمنه خارج القطن.

أما الزيت فلا يصدر إنتاجه في القطن بادخال زراعة فول الصويا فإن زراعته جيداً في مصر ومنه كثير الزيت ورخص لا يتعد ترخيص الصابون الذي يمنع منه ولا سيما إذا تيسر إقادة بقول جبل الزيت بدل القطن الحجري. والقطن ليس من الحكمة أن تخصص له منها الآن الاطيان التي يزرع القطن فيها ولكن متى زادت اجور العمال وقل الربح من زرع القطن وجادت اصناف القطن حتى يكثر الربح من صرفها فلا يبعد أن يصير في كل عزبة قطع من القطن لا سيما وان الفائدة من زبله توازي جانباً كبيراً من نفقاته.

وأخيراً ان تجارة الاشهر الاربعه الماضية تدل على ان منتجا الخاضرة ستكون اسر من السنة الماضية وان امعان النظر في صادراتها ووارداتها لا يخلو من فائدة عملية